**المحاضرة04**

**السياسة النقدية**

تحتل السياسة النقدية مرتبة متقدمة على سلم أولويات واضعي السياسات الاقتصادية في أي دولة لما تتميز به من قدرة كبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

1- **طبيعة السياسة النقدية**

 تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة
النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية.

 وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي
عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين.

 وتتمثل السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل تسيير حجم الكتلة
النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. وتتمثل السلطات النقدية في **البنك المركزي.**

1. **البنك المركزي:** يعتبر بنك السويد أقدم البنوك المركزية من حيث النشأة حيث تأسس عام1656 كبنك تجاري و أعيد تنظيمه كبنك الدولة عام 1868 إلا أن بنك إنجلترا الذي تأسس عام 1694كبنك تجاري يرجع إليه الفضل فيما يتعلق بتطوير مهام البنك المركزي حيث يعد بنك الإصدار الأول حيث انفرد بمهمة إصدار النقود الورقية عام 1844 و أوقف حق البنوك الأخرى في إنجلترا في عملية الإصدار النقدي و أجبرها على الاحتفاظ بحسابات بنك إنجلترا و أصبحت تجربة هذا البنك تقتدى بها في كثير من الدول، و قد اعتبر هذا البنك كتطور للقواعدو السلوك النقدي و سياسات الصيرفة المركزية، أما بنك فرنسا فقد ظهر عام 1800 و بنك هولندا عام 1814 و تم تأسيس بنك النرويج، الدانمارك، اسبانيا و بلجيكا خلال السنوات 1817، 1818، 1856 و 1850 و هكذا بدأت البنوك المركزية تنتشر في مختلف أنحاء العالم حيث تم تأسيس البنك الفيديرالي في الو م أ عام 1913و في كندا عام 1934 .
2. **وظائف البنوك المركزية:** يمكن تمييز هذه الوظائف على النحو التالي:
3. **تنظيم التداول النقدي ( بنك الإصدار):** تعتبر من أهم الوظائف الأساسية لهذا البنك حيث لا يسمح القانون لأي جهة كانت القيام بإصدار الأوراق النقدية، فمن أهم العمليات التي تؤدي إلى إصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي هي:
* **شراء الذهب:** عادة ما ينتج من شراء الذهب زيادة في موجودات البنك المركزي من الذهب و بالتالي إصدار النقود القانونية لسداد قيمة المشتريات
* **شراء** العملات الأجنبية
* **الحصول على قروض خارجية بالعملات الأجنبية:** من مؤسسات مالية دولية أو من منظمات مالية أو دول أجنبية
* **شراء الأوراق المالية**
* **تقديم مساعدات أو سلفيات:** عادة ما تحتاج الدولة او الحكومة على أموال لتغطية نفقاتها و بالتالي فهي ستلجأ إلى سلفيات من البنك المركزي
* **تقديم القروض إلى البنوك التجارية:** فقد تتعرض هذه البنوك إلى أزمة مالية أو نقص في سيولتها مما تستدعي الضرورة إلى اللجوء إلى البنك المركزي بهدف تمويل هذا العجز.
* **إعادة خصم الأوراق التجارية**
1. **تأدية العمليات المصرفية للحكومة ( بنك الدولة)**

يقوم البنك المركزي بدور المستشار المالي في المسائل المالية والنقدية فالبنك المركزي عادة ما ينفذ السياسة النقدية للحكومة كما أن قيام البنك المركزي بهذا الدور من شأنه أن يعطي قدرا من الثقة و مركزا للبنك ذاته .

1. **تأدية العمليات المصرفية للبنوك ( بنك البنوك ):**

يقدم البنك المركزي مختلف أنواع الخدمات للبنوك التجارية أهمها:

* الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية و هذه الاحتياطات تعتبر اجبارية و لا يجوز للبنوك التجارية التصرف فيها
* الاشراف على عمليات المقاصة بين البنوك: نتيجة للعمليات اليومية للبنوك التجارية التي تتم عن طريق التعامل بالشيكات فيما بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الحسابات لدى هذه البنوك ينشأ حجم هائل من الديون المتبادلة فيما بين البنوك لذلك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تسوية هذه الديون تقوم بإجراء عملية المقاصة بواسطة البنك المركزي عن طريق ما يعرف بغرفة المقاصة و أعضاؤها هم ممثلي البنوك التجارية الذين يجتمعون في وقت معين من كل يوم مصحوبين بالشيكات الواردة اليهم و تتم عملية المقاصة في هذه الغرفة بين مندوبي البنوك و تحت اشراف البنك المركزي و في النهاية يقوم البنك التجاري المدين بتحرير شيك لصالح البنك التجاري الدائن و يقوم بعد ذلك البنك المركزي بانقاص حساب المدين و زيادة حساب الدائن و بهذه الطريقة تتم تسوية المدفوعات اليومية ما بين البنوك التجارية عن طريق البنك المركزي

**2- أدوات السياسة النقدية:**

1. **الأدوات الكمية**

تتمثل الأدوات الكمية في مجموعة من التقنيات التي ستعملها البنك المركزي للتحكم في كتلة النقود
والقروض التي تصدرها البنوك التجارية، وهي:

**- سعر إعادة الخصم:**

 تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة
معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية. ومقابل ذلك يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية قروض اتستخدمها لدعم سياستها الائتمانية (أي لزيادة القروض الممنوحة للزبائن)

 في **حالة الانكماش** يكون هدف السياسة الاقتصادية **تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل** وبالتالي
يعتمد البنك المركزي **سياسة توسعية**: يعمل على التوسع في إصدار النقود، وبالتالي فإنه يخفض سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه ليشجع البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية لديه وعليه زيادة القروض التي تمنحها تلك البنوك التجارية لزبائنها.

 أما في **حالة التضخم** فيكون هدف السياسة الاقتصادية **تحقيق استقرار الأسعار**، وعليه فإن البنك
المركزي يعتمد **سياسة انكماشية** تعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على
منح القروض فيقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه لتثبيط رغبة البنوك التجارية في
إعادة الخصم والحد من قدرتها على الإقراض.

- **الاحتياطي القانوني:**

 يودع الزبائن أموالهم لدى البنك التجاري على أمل أن يستعيدوها متى شاءوا. يقوم البنك التجاري
بإقراض تلك الأموال لمن يطلبها لكن القانون يلزمه بالاحتفاظ بنسبة من الأموال في شكلها السائل لدى البنك
المركزي. ذلك هو الاحتياطي القانوني، أي نسبة المبلغ الاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه لدىالبنك المركزي، يمكن للبنك المركزي، باعتباره السلطة النقدية، أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري،
في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن له أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الإقراض في ظل السياسة التوسعية.

-**عمليات السوق المفتوحة:**

 يمكن للبنك المركزي أن يدخل السوق فيشتري الأوراق المالية ويطرح بدلا منها كمية من النقود السائلة
في حالة السياسة التوسعية. وعلى العكس من ذلك في حالة السياسة الانكماشية، إذ يدخل البنك المركزي السوق بائعا للأوراق المالية ويسحب بدلا منها كمية من النقود فينقص حجم الكتلة النقدية المتداولة.

1. **الأدوات النوعية**

 يمكن للسلطات النقدية أن تستخدم مجموعة من الأدوات الكيفية(النوعية) لتطبيق السياسة النقدية
الضرورية الملائمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المقررة من ذلك مثلا:

* **تأطير الائتمان:**يمكن للسلطات النقدية في حالة السياسة الانكماشية أن تحدد سقفا للقروض الممكن منحها. كما يمكن للسلطات النقدية أيضا توجيه القروض إلى قطاعات معينة ترفع فيها سقوف القروض أو توضع فيها سقوف لمعدل الفائدة مما يشجع المستثمرين على طلب القروض والاستثمار في تلك القطاعات.
* **سياسة القروض الانتقائية:**

 يمكن تحديد سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض، وكلها وسائل
للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة، ويمكن أيضا منع القروض في قطاعات محددة لا يتماشى
الاستثمار فيها وتطبيق السياسة الاقتصادية المعتمدة.

* **الإقناع الأدبي:**

 تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك
المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه .فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجاري ملزمة بالإقناع الأدبي وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبي ابخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

**البنوك التجارية:**

1. **نشأة البنوك التجارية و ماهيتها:**
2. **نشأة البنوك التجارية:**

إن نشأة البنوك التجارية ترافقت مع ظهور النقود الورقية و من ثم فإن أول شكل للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي حيث أن هذا الأخير كان يقبل الودائع مقابل الايصالات أو شهادات الإيداع بمبلغ الوديعة ثم تطور فيما بعد نشاط البنوك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك

1. **التعريف بالبنك ونشاطه:**

 إن كلمة بنك استقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية و أمستردام فمن حيث الأصل اللغوي هي كلمة ايطاليةbanco و التي تعني مصطبة و يقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود و عليه فإن نشاط البنك التجاري يتلخص في جميع ادخارات مختلف المتعاملين الاقتصاديين و التي تشكل مورد أساسي للمؤسسة البنكية و توجه هذه الموارد إلى عمليات الإقراض و الاستثمار و غيرها .

1. **وظائف وخدمات البنوك التجارية:**

يمكن ذكر أهم وظائف و خدمات البنوك كما يلي:

1. **تلقي أو قبول الودائع:** و ذلك من مختلف الجهات
2. **تقديم القروض:** و هي على نوعين: قروض بدون ضمانات و تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قرضا بدون ضمان

أما القروض الأخرى المتضمنة ضمانات فيمكن ذكر منها ما يلي: قروض بضمان سلع، بضمان عقارات، أوراق مالية.

1. **التعامل بالاعتمادات المستندية:** و يتم عن طريق تسهيل عمليات التجارة الخارجية بحيث يتم بموجبها تسوية الالتزامات فيما بين المصدر و المستورد عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج و يتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية ...الخ
2. **التعامل بالأوراق التجارية**: فالبنك يقوم عادة بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح عملائه

تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة.